كابوس الإفلاس يطارد الشركات السعودية



ويعكس ذلك تصاعد الضغوط التي تواجه قطاع الأعمال، ويثير تساؤلات بشأن أداء الاقتصاد السعودي ومدى قدرة برامج رؤية 2030 على تحقيق أهدافها الاقتصادية في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وأظهرت البيانات أن 62 شركة دخلت خلال شهر يوليو وحده في إجراءات الإفلاس أو بدأت المسارات القانونية المرتبطة به، بعد تسجيل 64 شركة في يونيو، و63 شركة في مايو، و55 شركة في أبريل، و55 شركة في مارس، و48 شركة في فبراير، و72 شركة في يناير، ليصل إجمالي الحالات منذ مطلع العام إلى 419 شركة.

ويشير هذا المسار إلى استمرار تسجيل عشرات حالات الإفلاس شهريًا، في وقت تشهد فيه المملكة تحديات اقتصادية متزايدة، بالتزامن مع تباطؤ النشاط التجاري والانكماش الاقتصادي الذي انعكس على قدرة العديد من الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وتبرز الأزمة أيضًا داخل المنظومة القضائية، إذ أدى تزايد طلبات الإفلاس إلى ضغط كبير على المحاكم التجارية المكلفة بالنظر في هذه القضايا، مع ارتفاع أعداد الملفات المحالة إليها بما يفوق قدرتها الاستيعابية، الأمر الذي ينذر بإطالة أمد النزاعات القضائية لسنوات، في ظل تشابك حقوق الدائنين وتعدد الجهات المطالبة بالمستحقات.

وبحسب البيانات، تضم قائمة المتضررين آلاف الأفراد ومئات الجهات، من بينهم موظفون يطالبون برواتب ومستحقات مالية، وبنوك ومؤسسات تمويل، إضافة إلى شركات مرتبطة بعقود تنفيذ مشاريع وموردين ومقاولين فرعيين، وهو ما يزيد من تعقيد إجراءات التسويات القانونية والمالية.

ويرى مراقبون أن اتساع دائرة الإفلاس لا يقتصر أثره على الشركات المتعثرة، بل يمتد إلى سلاسل الإمداد والاستثمار وسوق العمل، مع احتمال تأثر مشاريع قائمة وتأخر تنفيذ أخرى نتيجة تعثر الشركات المنفذة أو الموردين الرئيسيين.

وتزامن ارتفاع حالات الإفلاس مع إعلان تسجيل الاقتصاد السعودي أكبر انكماش له منذ ست سنوات خلال الربع الثاني من العام الجاري، حيث بلغ معدل الانكماش 4.8% على أساس سنوي.

ويُعرف الانكماش الاقتصادي بأنه تراجع حجم النشاط الاقتصادي والتجاري داخل الدولة، ويُقاس بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس تراجع مستويات الإنتاج والاستثمار والإنفاق، وهو ما ينعكس عادة على أداء الشركات وقدرتها على الاستمرار.

ويربط مراقبون بين تصاعد حالات الإفلاس والانكماش الاقتصادي وبين التحديات التي تواجه تنفيذ برامج التحول الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030، التي أطلقها محمد بن سلمان بهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، عبر تعزيز الاستثمار الخاص وتوسيع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد.

وخلال السنوات الماضية، ضخت الحكومة السعودية مئات المليارات من الدولارات في مشاريع ضخمة ضمن الرؤية، شملت تطوير المدن الجديدة، والبنية التحتية، والسياحة، والترفيه، والخدمات اللوجستية.

إلا أن عدداً من الخبراء الاقتصاديين يرون أن توسع الإنفاق على المشاريع العملاقة ترافق مع ضغوط على السيولة في القطاع الخاص، وتأخر في سداد مستحقات بعض الشركات، وارتفاع تكاليف التمويل، ما زاد من صعوبة استمرار بعض المؤسسات، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة.

كما يشير مراقبون إلى أن بيئة الأعمال تواجه تحديات إضافية تتمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل، وزيادة أسعار الفائدة، وتشديد شروط التمويل، إضافة إلى تباطؤ الطلب في بعض القطاعات، وهي عوامل أسهمت في زيادة معدلات التعثر المالي.

ويحذر اقتصاديون من أن استمرار ارتفاع حالات الإفلاس قد يؤثر على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، خاصة إذا استمرت الضغوط على المحاكم التجارية وتأخرت إجراءات إعادة الهيكلة والتسويات، وهو ما قد ينعكس على بيئة الاستثمار في المملكة خلال المرحلة المقبلة.

وفي المقابل، تؤكد السلطات السعودية أن نظام الإفلاس يهدف إلى حماية الاقتصاد وتنظيم أوضاع الشركات المتعثرة، عبر منحها فرصة لإعادة الهيكلة أو تصفية أعمالها وفق إجراءات قانونية تحفظ حقوق الدائنين وتحد من الآثار الاقتصادية السلبية.

إلا أن الأرقام المسجلة منذ بداية العام تعكس اتساع حجم الضغوط التي تواجه قطاع الأعمال، مع استمرار تسجيل عشرات الشركات شهريًا ضمن قوائم الإفلاس أو إجراءات التسوية، في وقت يترقب فيه المستثمرون نتائج السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحفيز النمو وتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

وتشير البيانات إلى أن الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 شهدت معدلًا يقارب 60 شركة شهريًا تدخل في مسار الإفلاس، وهو ما يجعل العام الحالي من أكثر الأعوام التي تشهد ارتفاعًا في عدد الشركات المتعثرة، وسط ترقب لما إذا كانت الأشهر المقبلة ستشهد تحسنًا في المؤشرات الاقتصادية أو استمرار الضغوط على قطاع الأعمال.